



علم المالية العامة

والتشريع الضريبي وتطبيقاته
في المملكة الأردنية الهاشمية

وفقاً لآخر التعديلات التشريعية

الدكتور
محمد عبد المحسن بن طريف

الدكتور
زهير أحمد قدورة



علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية وفقاً لآخر التعديلات التشريعية

الدكتور محمد عبدالمحسن بن طريف

الدكتور زهير أحمد قدورة

أستاذ القانون العام المساعد

أستاذ القانون العام المشارك

كلية القانون/جامعة عمان العربية

كلية الحقوق/جامعة الشرق الأوسط سابقاً

رئيس قسم القانون العام

رئيس قسم القانون العام(سابقاً) جامعة الزيتونة



الطبعة الثانية - مزيدة ومنقحة

2020

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2012/1/323

قدورة، زهير أحمد

علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية
الهاشمية

- عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.

(264 ص

ر.إ. : 2012/1/323

الواصفات: المالية العامة//الضرائب//الأردن

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

رقم التصنيف العشري / ديوي : 336.2

(ردمك) ISBN 978-9957-11-994-2

* علم المالية العامة والتشريع الضريبي وتطبيقاته في المملكة الأردنية الهاشمية

* الدكتور زهير أحمد قدورة

* الطبعة الثانية 2020

* جميع الحقوق محفوظة للناشر

الفصل التمهيدي المدخل إلى علم المالية العامة

يتناول علم المالية العامة العلاقات القانونية والاقتصادية التي تنشأ عندما تقوم الدولة بالنشاط المالي الذي يهدف إلى إشباع الحاجات العامة⁽¹⁾.

ويقسم علماء الاقتصاد حاجات الإنسان إلى قسمين: حاجات فردية وحاجات جماعية. وتتمثل الحاجات الفردية بالمأكل والملبس والسكن وغيرها بينما تتمثل الحاجات الجماعية بالأمن والعدالة وغيرها. والأصل أن يترك أمر إشباع الحاجات الفردية إلى النشاط الخاص، أما إشباع الحاجات الجماعية فيتم عن طريق النشاط العام الذي تقوم به الدولة وكافة مؤسساتها وإدارتها وحكمة ذلك أنه ليس من صالح أي فرد أن يسعى بمفرده لأن يشبعها إما لأنه يقوى على ذلك وإما لأنه لا يستطيع بمفرده أن يشبعها على الوجه الأكمل وإما لأن هذه الحاجات الأولية لا يستطيع أحد سوى الدولة إشباعها ومثاله الأمن الداخلي والقضاء والدفاع عن الوطن.

وهناك نوع من الحاجات العامة يمكن أن يترك أمر إشباعه إلى النشاط الخاص ورغم ذلك فقد تقوم الدولة بإشباعه ويتوقف ذلك على الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وعلى الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الاقتصادية.

إن فإن مجموع الحاجات العامة التي يتعين على الدولة إشباعها يمثل محور النشاط المالي للدولة ذلك إن إشباع هذه الحاجات يتطلب أولاً قيام الدولة بالإنفاق لشراء السلع والخدمات وإقامة المشاريع العامة ومساعدة الطبقات الفقيرة وبعض المشروعات الخاصة على شكل إعانات اقتصادية.

كما يتطلب ثانياً حصول الدولة على الإيرادات العامة الكافية من الأفراد لتغطية تلك النفقات كالضرائب والرسوم وغيرها.

(1) الدكتور السيد عبد المولى، المالية العامة، طباعة ونشر دار الفكر العربي، القاهرة، يناير، 19075، ص15.

ويقترض ثالثاً من الدولة أن تضع برنامجاً محدداً يوضع لفترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة وهو ما يسمى بالميزانية.

مما سبق يمكن القول بأن النفقات العامة والإيرادات العامة والميزانية العامة هي الموضوعات الثلاث الرئيسية التي تشكل محور النشاط المالي للدولة كما أنها الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة بالإضافة إلى أنها هي الموضوعات الرئيسية لعلم المالية العامة.

الفهرس

5	الفصل التمهيدي: المدخل إلى علم المالية العامة
7	المبحث الأول: مفهوم المالية العامة
11	المبحث الثاني: المراحل التي مر بها علم المالية العامة
19	المبحث الثالث: علاقة علم المالية العامة بالعلوم الأخرى
27	الباب الأول: النفقات العامة
29	الفصل الأول: تعريف النفقات العامة وعناصرها
35	الفصل الثاني: تقسيمات النفقات العامة
37	المبحث الأول: التقسيمات العلمية للنفقات العامة
37	المطلب الأول: التقسيمات الإدارية للنفقات العامة
40	المطلب الثاني: التقسيمات السياسية للنفقات العامة
44	المطلب الثالث: التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة
51	المبحث الثاني: التقسيمات الوضعية للنفقات العامة
57	الفصل الثالث: حجم النفقات العامة
59	المبحث الأول: ظاهرة تزايد النفقات العامة
67	المبحث الثاني: حدود الإنفاق العام
71	الفصل الرابع: المعايير التي تحكم النفقات العامة
77	الفصل الخامس: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
79	المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
83	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة
85	المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام في إعادة توزيع الدخل القومي

91	الباب الثاني: الإيرادات العامة
97	الفصل الأول: إيرادات ممتلكات الدولة (الدومين الخاص)
99	الفصل الثاني: الرسوم
100	المبحث الأول: ماهية الرسم وتعريفه
104	المبحث الثاني: كيفية تقدير الرسوم
106	المبحث الثالث: طرق تحصيل الرسوم
107	الفصل الثالث: الضرائب
110	المبحث الأول: التعريف بالضريبة وأساسها الفني
115	المبحث الثاني: التنظيم الفني للضرائب
143	المبحث الثالث: تقدير وعاء الضريبة
147	المبحث الرابع: ربط الضريبة وتحصيلها
155	المبحث الخامس: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للضرائب
164	الفصل الرابع: التشريع الضريبي الأردني
164	المبحث الأول: الضريبة على الدخل
182	الضريبة التصاعدية
182	الضريبة النسبية
187	المطلب السادس: طريقة تقدير الدخل الخاضع للضريبة
192	المبحث الثاني: الضريبة الجمركية في التشريع الضريبي
193	المطلب الأول: نطاق سريان الضريبة الجمركية
194	المطلب الثاني: استثناءات على مبدأ عمومية الضرائب الجمركية
196	المطلب الثالث: البضائع المعفاة من الضريبة الجمركية
197	المطلب الرابع: تحصيل الضريبة وضماناتها

198	المبحث الثالث: الضريبة العامة على المبيعات
201	المطلب الأول: استحقاق الضريبة على المبيعات
202	المطلب الثاني: عدم الخضوع لضريبة المبيعات
203	المطلب الثالث: الإعفاءات من ضريبة المبيعات
204	المطلب الرابع: تحصيل الضريبة على المبيعات وضماناتها أولاً: تحصيل الضريبة
209	الفصل الخامس: القروض العامة
209	المبحث الأول: ماهية القرض العام وأنواعه
212	المبحث الثاني: إصدار القروض العامة
215	المبحث الثالث: انقضاء القروض العامة
217	الفصل السادس: الإصدار النقدي
225	الباب الثالث: الموازنة العامة للدولة
229	الفصل الأول: مفهوم الموازنة العامة للدولة
229	المبحث الأول : تعريف الموازنة العامة للدولة
232	المبحث الثاني : خصائص الموازنة العامة
232	أولاً: الموازنة العامة توقعات لحجم النفقات والإيرادات العامة
233	ثانياً: الموازنة العامة يجيزها ويصدق عليها البرلمان
234	ثالثاً: الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة
235	رابعاً: الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف الشعب
235	خامساً: الموازنة العامة عمل إداري ومالي
237	الفصل الثاني: التمييز بين الموازنة العامة وغيرها من الظواهر المالية
237	أولاً: الموازنة العامة للدولة وموازنة المشروعات

238	ثانياً: الموازنة العامة للدولة والموازنة القومية أو الاقتصادية
238	ثالثاً: الموازنة العامة والحساب الختامي للدولة
241	الفصل الثالث: التنظيم الفني للموازنة العامة للدولة
242	المبحث الأول: تحضير الموازنة العامة
242	المطلب الأول: القواعد العامة التي تحكم تحضير الموازنة
242	أولاً: قاعدة وحدة الموازنة L'Unit Budgetaire
243	الموازنات غير العادية Budgets Extraordinaires
244	الموازنات المستقلة Budgets Autonomes
244	الموازنات الملحقة Budgets Annexes
245	الحسابات الخاصة للخزانة Comptes Speciaux du tresar
246	ثانياً: قاعدة عمومية الموازنة Generalite Budgetaire
247	ثالثاً: قاعدة سنوية الموازنة Annualite Budgetaire
249	رابعاً: قاعدة توازن الموازنة L'equilibre budgetair
251	المطلب الثاني: إجراءات تحضير الموازنة العامة
252	أولاً: طرق تقدير النفقات العامة
253	ثانياً: طرق تقدير الإيرادات العامة
255	المبحث الثاني: اعتماد الموازنة العامة
262	المبحث الثالث: تنفيذ الموازنة العامة Execution du Budget
267	المبحث الرابع: الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة
267	المطلب الأول: الرقابة الإدارية على تنفيذ الموازنة العامة
268	المطلب الثاني: الرقابة التشريعية على تنفيذ الموازنة العامة
269	المطلب الثالث: الرقابة على تنفيذ الموازنة من أجهزة حكومية مختصة

270	الفصل الرابع: الموازنة العامة في المملكة الأردنية الهاشمية
271	المبحث الأول: مهام دائرة الموازنة لعامة
274	المبحث الثاني: مراحل إعداد الموازنة العامة في الأردن
283	المراجع